أرستها «نفط الكويت» رسمياً على شركات محلية بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة

447,31 مليون دينار لتنفيذ 4 خطوط لأنابيب النفط الخام

أحمد مغربي

في خطوة تعكس استمرار الزخم الاستثماري في قطاع النفط الكويتي وتعزيز البنية التحتية الحيوية لعمليات الإنتاج والنقل، وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة لشركة نفط الكويت على ترسية 4 عقود لإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المتصلة بها بقيمة إجمالية تبلغ 447,31 مليون دينار.

وجاء في قرار الترسية الذي نشر أمس في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) أن العقود الأربعة تم إسنادها لشركات محلية، في إطار الخطط الاستراتيجية المعتمدة لدى شركة نفط الكويت لتطوير البنية التحتية للقطاع النفطي، حيث يشمل تنفيذ خطوط تدفق رئيسية وأعمال مصاحبة في عدد من مناطق الإنتاج، بما يعزز مرونة منظومة النقل النفطي، ويرفع مستوى الاعتمادية التشغيلية، ويدعم متطلبات الإنتاج الحالية والمستقبلية وفق أعلى المعايير الفنية والبيئية.

وبحسب ما ورد في قرار الترسية، فإن العقد الأول الخاص بمنطقة جنوب الكويت تم إسناده بقيمة 97,86 مليون دينار الى شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات التي حازت على أقل الأسعار، فيما تم إسناد العقد الثاني لمنطقة شرق الكويت بقيمة 97,86 مليون دينار، حيث تمت ترسية العقد على شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن، أما العقد الثالث الخاص بمنطقة شمال الكويت فقد بلغت قيمته 174,23 مليون دينار، وهو الأعلى من حيث القيمة نظرا لاتساع النطاق الجغرافي وتنوع الأعمال الفنية ومتطلبات الربط مع مرافق الإنتاج والتجميع القائمة، وقد تم ترسية العقد على شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن. في المقابل، بلغت قيمة العقد الرابع لمنطقة غرب الكويت نحو 77,33 مليون دينار وتمت ترسية العقد على شركة المجموعة المشتركة للمقاولات.

وتعكس هذه الترسية التزام القطاع النفطي الكويتي بتنفيذ مشاريع بنية تحتية طويلة الأجل تدعم استدامة الإنتاج وتعزز القدرة على التعامل مع الزيادات المستقبلية في الطاقة الإنتاجية، إلى جانب دعم سلاسل التوريد المحلية والإقليمية، وتحفيز نشاط شركات المقاولات والهندسة العاملة في السوق الكويتي. وتعكس هذه الخطوة الرؤية القيادية التي يتبناها الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف السعود، والتي تركز على تحويل الخطط الاستراتيجية إلى مشاريع تنفيذية، وتعزيز التكامل بين الشركات التابعة، وضمان مواءمة المشاريع الكبرى مع مستهدفات المؤسسة طويلة الأجل، سواء على صعيد الاستدامة التشغيلية أو تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

كما تجسد هذه الترسية الدور المحوري الذي تضطلع به الإدارة التنفيذية في شركة نفط الكويت، بقيادة الرئيس التنفيذي أحمد العيدان، في الدفع بعجلة المشاريع الاستراتيجية، وتطبيق أعلى معايير الحوكمة والانضباط المالي، وضمان الالتزام الصارم بالجداول الزمنية والمواصفات الفنية، بما يعزز موثوقية شبكات النقل النفطي، ويرفع جاهزية الشركة لمتطلبات التوسع المستقبلي في الإنتاج.

تحت مظلة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

«ثيزا».. شركة كويتية

علي إبراهيم

أسست شركة ثيزا ذراعها الكويتية تحت اسم «شركة ثيزا الكويت» كشركة شخص واحد بغرض تقديم استشارات إدارية.

وتفصيليا، أظهر عقد تأسيس شركة فيزا الكويت أن شركة ثيزا ميدل إيست منطقة حرة ومحلها الإمارات أسست شركة ثيزا الكويت تحت مظلة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر برأسمال 90,6 ألف دينار.

وحدد في عقد التأسيس مدة عقد الشركة بـ 4 سنوات تبدأ من تاريخ شهر عقدها، ويجوز مد هذه المدة قبل انقضائها بقرار من مالك رأسمال الشركة، فإذا لم يصدر قرار بالمد واستمرت الشركة في مزاولة نشاطها امتدت مدة الشركة تلقائيا في كل مرة لمدة مماثلة للمدة المذكورة في العقد وبذات الشروط.

وجاء في عقد التأسيس: مع عدم الإخلال بأحكام القانون 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية ولأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت ولائحته التنفيذية فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي استشارات إدارية، ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة.

وتعد شركة Visa Middle East جزءا من Visa Inc، وهي شركة عالمية رائدة في حلول المدفوعات الرقمية وأنظمة الدفع الإلكترونية، وهي توفر البنية التحتية التقنية التي تمكن المؤسسات المالية والتجار والمستهلكين والحكومات في أكثر من 200 دولة ومنطقة من إجراء المعاملات المالية بطريقة رقمية وآمنة وسريعة عن طريق شبكاتها وأنظمتها مثل VisaNet التي تستطيع معالجة آلاف المعاملات في الثانية مع تدابير حماية من الاحتيال.

ويتركز نشاط Visa Middle East ومهامها الأساسية، على تمكين المدفوعات الرقمية والتحول نحو الاقتصاد اللاورقي، إذ تساعد البنوك والشركات في المنطقة على تطوير أنظمة دفع إلكترونية متقدمة ومتوافقة مع المعايير العالمية، من بطاقات الائتمان والخصم إلى حلول المدفوعات عبر الهواتف المحمولة وتطبيقات الدفع الإلكتروني، إلى جانب التعاون مع البنوك والحكومات وتعمل عن كثب مع الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي، تسريع تبني التقنيات الحديثة، وتقديم خدمات دفع آمنة وسلسة في الأسواق الرئيسية، مثل الإمارات، والكويت، وقطر، ضمن هيكل إقليمي يدعم الابتكار والشراكات المحلية، بالإضافة إلى الابتكار والتقنيات الحديثة من خلال مراكز الابتكار الإقليمية في دبي وغيرها تساعد في اختبار وتطوير حلول جديدة تتناسب مع احتياجات الأسواق الإقليمية لبناء اقتصاد رقمي شامل ومستدام.

«كامكو إنفست» تدير زيادة رأسمال «ديجتس»

عبدالله الشارخ

بدر الرزيحان

أعلنت شركة مجموعة ديجتس ديجيتال انفراستركتشر لمراكز المعلومات والاتصالات (ديجتس)، عن الانتهاء بنجاح من عملية زيادة رأسمال الشركة إلى 10,7 ملايين دينار.

وقد لاقى هذا الطرح إقبالا استثنائيا تجاوز 21 ضعف عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، في دلالة واضحة على الثقة الكبيرة التي تحظى بها الشركة وجاذبية استراتيجيتها للنمو وآفاقها المستقبلية الواعدة. تأتي هذه الخطوة ضمن خطة إعادة هيكلة اعتمدتها الشركة بهدف تحسين هيكلها المالي ووضع أسس أكثر متانة للمرحلة المقبلة، وزيادة رأس المال بواقع 6 ملايين دينار ليصل إلى 10,7 ملايين دينار تمهد لانطلاقة جديدة ترتكز على الاستدامة التشغيلية والقدرة على التوسع والنمو.

ولعبت «كامكو إنفست» دورا بارزا في عملية الهيكلة المالية للشركة، وكان آخرها دور مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب لعملية زيادة رأس المال، والتي اكتملت بنجاح عبر إصدار 60 مليون سهم بسعر 100 فلس للسهم الواحد، بإجمالي قيمة طرح بلغت 6 ملايين دينار، وفاق إجمالي الطلب أكثر من 21 ضعف الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى 1,27 مليار سهم، بقيمة 127 مليون دينار.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «ديجتس» بدر فهد الرزيحان «تعكس التغطية التي تجاوزت 21 ضعفا ثقة المستثمرين في قوة نموذج أعمال مجموعة ديجتس، وفي المنصة الإقليمية المتكاملة التي بنيناها خلال السنوات الماضية». وأضاف «لقد انتقلنا اليوم إلى مرحلة مختلفة من النمو قائمة على أصول استراتيجية، وشراكات عالمية، ونموذج تشغيلي متكامل يمنحنا قدرة تنافسية واضحة في سوق البنية التحتية الرقمية، ونتقدم بجزيل الشكر إلى كامكو إنفست على إدارتها الاحترافية لهذه العملية، والتي أسهمت في تحقيق هذا الإنجاز الاستثنائي». من جانبه، قال رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست عبدالله محمد الشارخ «نفخر في كامكو إنفست بأن نكون جزءا من النجاح المتميز لعملية إعادة الهيكلة المالية لشركة ديجتس وزيادة رأس المال، والتي تعكس متانة نموذج أعمال الشركة وكفاءة وخبرات فريقها الإداري».

وأضاف «نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة ديجتس وإدارتها التنفيذية على الثقة التي منحونا إياها، وعلى التعاون البناء الذي أسهم في إنجاز هذه العملية بكفاءة وسلاسة. ونؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة دعم الشركات الوطنية في تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق تطلعاتها للنمو والتوسع، مستندين إلى خبرتنا العميقة في أسواق رأس المال».

ترامب يزيد الرسوم الجمركية الجديدة على الواردات من 10 إلى 15٪

واشنطن ـ أ.ف.ب: أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب زيادة التعرفة الجمركية الشاملة الجديدة من 10 إلى 15٪ «بأثر فوري»، وذلك غداة إبطال المحكمة العليا قسما كبيرا من الرسوم التي فرضها منذ عودته للرئاسة. وقال ترامب على منصته الخاصة للتواصل الاجتماعي «تروث سوشيال»: «بصفتي رئيسا للولايات المتحدة الأميركية سأقوم بزيادة الرسوم الجمركية العالمية بنسبة 10٪» المعلنة في اليوم السابق «إلى المستوى المسموح به بالكامل، والذي تم اختباره قانونيا، وهو 15٪». وأضاف أن الزيادة تأتي بعد مراجعة شاملة لقرار المحكمة الذي وصفه بأنه «معاد لأميركا للغاية». وفي اليوم السابق أعلن ترامب أنه وقع في المكتب البيضاوي أمرا تنفيذيا يفرض تعرفة جمركية عالمية جديدة بنسبة 10٪. وقال البيت الأبيض في بيان إنه من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في 24 فبراير لمدة 150 يوما، مع استثناءات قطاعية تشمل خصوصا صناعة الأدوية وكذلك السلع التي تدخل الولايات المتحدة بموجب اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك وكندا.

منح الضبطية القضائية لـ 39 موظفاً بـ «أسواق المال»

مصطفى صالح

منحت وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما لعدد 39 من موظفي هيئة أسواق المال. وأوضح قرار «التجارة» المنشور في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» الصادر أمس، أن الموظفين المنوحين صفة الضبطية القضائية ستكون لهم صلاحيات ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 المُشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذا له، ودخول مقرات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أو بمقار أسواق الأوراق المالية أو أي جهة أخرى توجد بها، والاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات، أو أي وثائق أو أشرطة أو أنظمة حاسب آلي.

البيانات تحسم الجدل.. ترسيات العقود والمشاريع خلال الشهر الفضيل تحافظ على الزخم

خلافاً للاعتقاد السائد.. الاقتصاد لا يتباطأ في رمضان

علاء مجيد

قالت مجلة ميد إن بيانات العقد الماضي تظهر أن قيمة العقود المرساة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر رمضان تظل في المجمل قريبة من متوسط الأداء السنوي، بدلا من أن تسجل تراجعا حادا كما يفترض غالبا.

وعلى امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينظر عادة إلى شهر رمضان باعتباره فترة يتباطأ فيها النشاط التجاري نتيجة تقليص ساعات العمل وتكيف دورات اتخاذ القرار، إلا أن بيانات ترسية العقود للفترة بين 2016 و2025، الصادرة عن منصة تتبع المشاريع الإقليمية (MEED Projects)، تشير إلى أن الانخفاض في وتيرة الإرساء خلال الشهر الكريم يظل محدودا.

ويعد مستوى 8,3٪ من القيمة السنوية معيارا بسيطا للمساهمة الشهرية الطبيعية، باعتباره يعادل حصة شهر واحد من اثني عشر شهرا على مدار العام، ومقارنة بهذا المؤشر، يبلغ متوسط مساهمة فترة رمضان نحو 7٪ من القيمة السنوية للعقود خلال العقد الماضي، ما يعكس فجوة تقارب 1,3 نقطة مئوية فقط عن الإيقاع الشهري المتساوي، وبذلك يظهر أن شهر رمضان يعتبر شهرا اعتياديا من حيث الإرساءات، لكن دون تراجع حاد.

وعند النظر إلى الأداء السنوي، بلغت حصة شهر رمضان من القيمة الإجمالية للعقود 10,4٪ في عام 2016، ونحو 6,9٪ خلال عام 2017، ونحو 6,8٪ في عام 2018، ونحو 5,4٪ في عام 2019، ونحو 5,4٪ في عام 2020، و7٪ في عام 2021، وما نسبته 5,5٪ في عام 2022، ونحو 5,7٪ في عام 2023 وخلال العام 2024 بلغ 7,1٪، أما العام الماضي فقد شكل 7,9٪.

ويعكس هذا التباين اختلافا ملحوظا بين السنوات، فقد سجل عام 2016 أداء قويا خلال رمضان، بينما جاءت أعوام 2019 و2020 و2022 و2023 دون مستوى المعيار المرجعي البالغ 8,3٪. ومع ذلك، يبقى النمط العام أقرب إلى الاستقرار في المشاركة ضمن الإرساءات، وليس إلى تباطؤ متكرر.

ويظل العامل الأكثر تأثيرا هو دورة السوق نفسها، فقد تراجعت قيمة العقود السنوية من 126,6 مليار دولار في 2016 إلى 83,4 مليار دولار في 2020، قبل أن ترتفع إلى 140,5 مليار دولار في 2021، ثم تقفز إلى 270 مليار دولار في 2023 و316,8 مليار دولار في 2024، قبل أن تتراجع إلى 234,8 مليار دولار في 2025.

وبلغت قيمة الإرساءات خلال شهر رمضان في الاتجاه ذاته، إذ انخفضت إلى 4,5 مليارات دولار في 2020، ثم ارتفعت إلى 15,3 مليار دولار في 2023 و22,5 مليار دولار في 2024. ويشير هذا التوازي إلى أن خطوط المشاريع وظروف التمويل وتوقيت الترسية هي العوامل الأساسية وراء التقلبات، فيما يبقى رمضان تأثيرا موسميا ثانويا.

الصورة مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي